

جرائم بأرقام مرعب

35 ألف ضحايا الع

قبل شهر كشف وكيل الأمين العام للأمم المتحدة للشئون الإنسانية ستيفن أوبراين عن أرقام صادمة ومزعجة عن تفاقم الأوضاع الإنسانية في اليمن جراء استمرار العدوان السعودي على اليمن وأعلنها أمام جلسة لمجلس الأمن الدولي بشجاعة.. غير أن المجلس كعادته لم يحرك ساكناً، فإذا لم يكتسب أعضائه لجريمة إبادة شعب منذ قرابة عام فلم تتحرك لديهم أية مشاعر أمام الأرقام المرعبة لجرائم العدوان وهذه الغطرسة لا تختلف عن تفكير النازحين والفاشيين، فمجلس الأمن الدولي يجيز ذبح شعب بالكامل لرضا السعودية ويرفض مجلس الأمن الديمقراطية والانتخابات لحل أزمة اليمن طالما السعودية لا تريد ذلك.



1700

شهيد من الأطفال



3

ملايين شخص
أجبروا على ترك
منازلهم

7,6

مليون
شخص يعانون من
انعدام غذائي

5,4

مليون
طفل لا يحصلون على
تغذية كافية

وبهكذا تفكير سادي يجعل البشرية تنظر الى مجلس الأمن وكأنه مجلس عسكري من بقايا الفاشية. فهذه الأرقام التي نوردتها تظهر خطورة تورط مجلس الأمن في قتل الشعب اليمني.. كما أنها تدبّن هذا المجلس لأنه ينتهك القوانين الدولية لرضاء السعودية.. فكل المبررات والمزاعم لا تبرر لمجلس الأمن أن يصمت طوال عام أمام بشاعة حرب الإبادة التي يتعرض لها الشعب اليمني.

«الميثاق» تعيد نشر هذه الأرقام التي جاءت على لسان المسئول الدولي وهي أرقام وحقائق ووقائع لا يمكن التشكيك بها إطلاقاً.. فقد حذر وكيل الأمين العام للأمم المتحدة للشئون الإنسانية ستيفن أوبراين من تفاقم الوضع الإنساني في اليمن جراء استمرار القصف الجوي المستمر والذي تسبب في سقوط أكثر من 35 ألف ضحية ودمار واسع.. داعياً إلى توفير 1,8 مليار دولار لسد الاحتياجات الإنسانية الملحة في جميع أنحاء اليمن.

ويقول: الصراع في اليمن يستمر في قتل وتشويه المدنيين، مما تسبب في معاناة لا حد لها، كما يدمر سبل كسب العيش والمنازل والمجمعات والبنى التحتية المدنية الأساسية. الكثير من هذا هو نتيجة القصف العشوائي والقصف من قبل الطرفين. منذ شهر مارس عام 2015م أكثر من 35,000 من الضحايا، من بينهم أكثر من 6000 حالة وفاة، تم الإبلاغ عنها من قبل المرافق الصحية في جميع أنحاء البلاد. وقد أكدت الأمم المتحدة أن 2997 على الأقل من القتلى و5659 من الجرحى هم من المدنيين، وتشير تقديرات



14

مليون شخص
لا يحصلون على الخدمات
الصحية الكافية

القصف العشوائي دمر وسائل عيش اليمنيين والديار والجامعات والهيكل الأساسية

ملايين اليمنيين فقدوا أعمالهم بسبب قصف البنية التحتية والخدمات

للإستخدام الآمن؛ بسبب الأضرار الناجمة عن الصراعات؛ بسبب وجود النازحين أو احتلالها من قبل الجماعات المسلحة. البنية التحتية للمياه تخدم 900,000 شخص، على الأقل، إما تضررت أو دمرت من الضربات الجوية والصواريخ. على سبيل المثال، ففي يناير فقدوا خزان مياه يخدم 40,000 شخص تماماً بغارة جوية على العاصمة صنعاء. وقال ستيفن أوبراين: خلال الفترة من يناير قدم المجتمع الإنساني حصصاً غذائية شهرية منتظمة لنحو

بعد عام من العدوان

هيومن رايتس تطلب بحظر بيع الأسلحة



رسالة إلى وزير التنمية الدولية جاستين غرينديغ. دعته إلى التعليق الفوري لجميع مبيعات الأسلحة البريطانية للسعودية، وفتح تحقيق دولي مستقل في الحملة العسكرية لقوات التحالف على اليمن.

- في 25 فبراير، تبني البرلمان الأوروبي قراراً يدعو الممثل الأعلى للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية فريدريك موغيريوني إلى إطلاق مبادرة تهدف إلى فرض حظر على السعودية بالأسلحة.

تساءل فيليب بولويون: "كم يلزم من الضربات الجوية ضد المدنيين حتى تكف الدول عن مد التحالف بالطائرات والقنابل؟"

المملكة المتحدة والولايات المتحدة توفران أسلحة للتحالف الذي تقوده السعودية، وفقاً للقانون الدولي، تعتبر الولايات المتحدة طرفاً في النزاع المسلح في اليمن.

طوال السنة الماضية، رفضت الحكومات التي تسلم السعودية أدلة دامغة على أن الضربات الجوية للتحالف قتلت مئات المدنيين في اليمن. إذا استمرت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا في بيع الأسلحة لبلد يعملون أنه يرتكب انتهاكات، قد يواجهون تهمة المشاركة في قتل المدنيين بشكل غير مشروع.

انتهاكات التحالف

وقعت هيومن رايتس ووتش 36 غارة جوية بين مارس 2015م ويناير 2016م يبدو أنها كانت عشوائية وغير متناسبة، نفذت احداها في 30 مارس على مخيم نازحين قتل فيها 29 مدنياً على الأقل، وأخرى بعد ذلك بيوم واحد على مصنع ألبان قرب مدينة الحديدة وراح ضحيتها 31 مدنياً على الأقل. في صنعاء، وثقت أكثر من 10 غارات جوية بين أبريل ومايو دمرت أو ألحقت أضراراً بمنازل مدنية و5 أسواق ومدارس ومحطة وقود، في غياب أدلة على أنها استخدمت لأغراض عسكرية. قتل في الهجمات 59 شخصاً، معظمهم مدنيون، منهم 35 طفلاً.

- في 12 مايو، قصف التحالف سجنًا مدنيًا في مدينة عيس بحجة، فقتل 25 شخصاً. كما أسقط التحالف في 24 يوليو 9 قنابل على مجمعات سكنية أو أماكن قريبة منها في محطة لتوليد الطاقة في المخاكان يسكن فيها عمال وعائلاتهم، ما تسبب في مقتل 65 مدنياً على الأقل.

الدول المصدرة تتحمل مسؤولية خرق قوانين الحرب

فيليب: أمريكا وبريطانيا وفرنسا تواجه تهمة قتل المدنيين اليمنيين

حققنا في 47 غارة ترقى إلى جرائم حرب استخدم فيها أسلحة محرمة دولياً

بسبب ذخائر عنقودية محظورة دولياً استخدمت داخل مدن وقرى أو في أماكن قريبة منها، في 4 محافظات يمنية هي: حجة والحديدة وصعدة وصنعاء. استخدم التحالف 5 أنواع من الذخائر العنقودية على الأقل، 3 منها تحملها قنابل ترمي جواً و2 في صواريخ تطلق من الأرض. وطالبت هيومن الكف فوراً عن استخدام الذخائر العنقودية، وعلى الدول أطراف التحالف الانضمام إلى "اتفاقية الذخائر العنقودية".

رغم صدور تقارير ذات مصداقية حول الانتهاكات الخطيرة لقوانين الحرب، لم يتخذ التحالف بقيادة السعودية أي خطوات لتقليص الخطر الذي يواجهه المدنيون بسبب هجماته الجوية أو للتحقيق من حوادث سابقة ومحاسبة المسؤولين عنها. على الحكومات الكف عن توفير أسلحة للسعودية ما لم تتخذ هذه الخطوات.

- في 2 فبراير، بعثت لجنة حزبية مشتركة من أعضاء البرلمان البريطاني

قال فريق الخبراء إن الهجمات التي وثقتها شملت هجمات على مخيمات للنازحين داخلياً واللاجئين، وتجمعات مدنية، مثل حفلات زفاف، وعربات مدنية مثل الحافلات. كما استهدفت الهجمات، بحسب الفريق، مناطق سكنية مدنية ومنشآت طبية ومدارس ومساجد وأسواقاً ومصانع ومستودعات تخزين مواد غذائية. كما شملت الأهداف غير ذلك من البنى التحتية الأساسية الأخرى، مثل مطار صنعاء، وميناء الحديدة وطرق العبور المحلية.

شملت الـ 36 غارة غير القانونية التي وثقتها هيومن رايتس ووتش هجمات على مدارس ومستشفيات ومنازل، دون وجود أدلة على أنها استخدمت لأهداف عسكرية. جمعت المنظمة أسماء أكثر من 500 مدني قتلوا في 36 هجوماً. ووثقت "منظمة العفو الدولية" 26 غارة أخرى يبدو أنها انتهكت قوانين الحرب. أصدرت "منظمة مواطنة"، إحدى المنظمات الحقوقية البارزة في اليمن، تقريراً في ديسمبر يوثق 44 غارة غير قانونية أخرى في جميع أنحاء اليمن بين مارس وأكتوبر.

إضافة إلى ذلك، وثقت هيومن رايتس والعفو الدولية سقوط ضحايا مدنيين

قالت "هيومن رايتس ووتش" الثلاثاء إن على الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا وغيرها من الدول تعليق جميع مبيعاتها من الأسلحة للسعودية إلى أن تتوقف عن شن غارات جوية غير قانونية في اليمن، وإجراء تحقيق في الانتهاكات المزعومة.

فشل التحالف في التحقيق في هجمات غير قانونية مزعومة كما تنص على ذلك قوانين الحرب. قادت السعودية هذا التحالف، واتخذت القرارات المتعلقة بالأهداف في وزارة الدفاع السعودية في الرياض.

قال فيليب بولويون، نائب مدير برنامج المرافعة الدولية: "طوال السنة الماضية، رفضت الحكومات التي تسلم السعودية أدلة دامغة على أن الضربات الجوية للتحالف قتلت مئات المدنيين في اليمن. إذا استمرت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا في بيع الأسلحة لبلد يعلمون أنه يرتكب انتهاكات، قد يواجهون تهمة المشاركة في قتل المدنيين بشكل غير مشروع".

حققت منظمات غير حكومية والأمم المتحدة في عدة غارات غير قانونية شنتها قوات التحالف، وأعدت تقارير حولها. وثقت هيومن رايتس ووتش 36 غارة - قد يرقى بعضها إلى جرائم حرب - تسببت في مقتل أكثر من 500 مدني، و11 هجوماً استخدمت فيه ذخائر عنقودية محظورة دولياً.

حيث وثق "فريق خبراء الأمم المتحدة في اليمن" الذي أنشئ بموجب قرار "مجلس الأمن" رقم 2140، في تقرير نشر في 26 يناير 2016م، 119 طلعة جوية لقوات التحالف انتهكت قوانين الحرب.

لم ترد السعودية على رسائل من هيومن رايتس والتي طلبت الحصول على توضيحات حول أهداف الهجمات.

نجحت السعودية في حشد تأييد داخل "مجلس الأمن" لمنع إنشاء آلية تحقيق دولية ومستقلة.

في 26 مارس، بدأ التحالف بقيادة السعودية - وهو مكون من الإمارات والبحرين والكويت وقطر والأردن والسودان ومصر والمغرب - بمشاركة أمريكية، في حملة قصف جوي ضد الحوثيين والقوات المتحالفة معهم.

تقول أولى سلوفانغ هيومن رايتس ووتش 2015م: منذ بدء العمليات العسكرية للتحالف، قتل 2800 مدني على الأقل - 60 بالمانة منهم في غارات للتحالف - بحسب "المفوضية السامية لحقوق الإنسان". ساهم الحظر البحري الذي